

مستقبل النظام الحزبي في ليبيا

امراجع مادي بركة الرجباني

الملخص :

يهدف البحث إلى استشراف مستقبل النظام الحزبي عقب التغييرات التي طرأت على النظام السياسي بعد ثورة ١٧ فبراير في ليبيا . ولقد تم الوصول إلى أن المجتمع الليبي عبر التاريخ السياسي لم يشهد ظاهرة الأحزاب السياسية بالمفهوم المعاصر للكلمة، إلا بعد ثورة ١٧ فبراير حيث دخل النظام الحزبي الناشئ في صراعات وتجادبات حزبية أفقدت ثقة العديد من أبناء الشعب الليبي في جدوى الأحزاب في الحياة السياسية، وهو أمر يلقي بظلاله على مستقبل النظام الحزبي حيث يتوقع في السيناريو الأول : بقاء الأوضاع على ما هي عليه، مما يؤدي إلى فشل عملية التحول الديمقراطي، وعودة نظام الحزب الواحد، أو حكم مجلس عسكري تدعمه القبائل . والسيناريو الثاني : يتوقع تجميد العمل والنشاط الحزبي لفترة زمنية محددة زمنياً دستورياً، ومن ثم سوف يكون هناك دور سياسي للنظام القبلي . أما السيناريو الثالث : يتوقع وجود نظام حزبي حقيقي تعددي بالمعنى المعاصر للكلمة .

Abstract:

The research aims to explore the future of the party system following changes in the political system after the revolution of 17 February in Libya. It has been realized that the Libyan society through political history did not witness the phenomenon of political parties in the modern concept of the word, except after the revolution of February 17, where the party system entered into conflicts and partisan strife has lost the confidence of many of the Libyan people in the usefulness of parties in political life, Is a matter that casts a shadow over the future of the party system. In the first scenario, the situation is expected to remain the same, leading to the failure of the process of democratization, the return of the one-party system or the rule of a tribal-backed

military council. And the second scenario: it is expected to freeze the work and party activity for a period of time fixed constitutionally, and then there will be a political role of the tribal system. The third scenario: a real multiparty party system is expected in the modern sense of the word.

أولاً : مشكلة البحث

رغم أن النظام الحزبي يلعب دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي، إلا أنه لوحظ بأن السماح للأحزاب السياسية بعد ثورة ١٧ فبراير في ليبيا بممارسة دورها ونشاطها أفقد ثقة العديد من أبناء الشعب الليبي في جدوى الأحزاب في الحياة السياسية، والمطالبة بإلغائها بحجة أن المجتمع الليبي – مجتمع قبلي لم يعرف تجربة الأحزاب عبر التاريخ السياسي؛ ولقد ساعد على ترسيخ هذا التوجه أداء وسائل الإعلام المختلفة، ولهذا تكمن المشكلة البحثية في طرح السؤال التالي : ما مستقبل النظام الحزبي بعد التغييرات التي طرأت على النظام السياسي في ليبيا ؟

ثانياً : أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أن الأحزاب السياسية في ليبيا كان ينظر إليها إلى وقت قريب من المحرمات التي يجرم كل من يحاول الاقتراب منها أو مجرد التفكير فيها . كما أن أهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية الأحزاب ودورها في المجتمع الديمقراطي .

ثالثاً : أهداف البحث

- ١ – معرفة التاريخ السياسي للظاهرة الحزبية في ليبيا .
- ٢ – استشراف مستقبل النظام الحزبي .

رابعاً : منهج البحث

تم اعتماد المنهج الاستشرافي، وذلك لتركيزه على دراسة الماضي واستيعاب الحاضر، ومن ثم وضع السيناريوهات المستقبلية المبنية على معطيات واقعية وتفضلية وتفاوضية في توقع مستقبل النظام الحزبي . وكذلك تم الاستعانة بالمدخل التاريخي في دراسة الظاهرة الحزبية عبر التاريخ السياسي الممدد من فترة الاستعمار الاستيطاني إلى فترة نهاية نظام القذافي عام ٢٠١١ .

خامساً – التعريفات الإجرائية

هناك مفاهيم يجب تعريفها إجرائياً وهي كالتالي:

المستقبل:

" مقبل، ومستقبل شخص أو شئ ما يتوقع له من تقدم أو نجاح، ونظراً لأهميته في مختلف فروع المعرفة فإن دراسة المستقبل تتم عن طريق التوفيق بين البعد التاريخي الذي يعتبر المستقبل امتداد للماضي والحاضر من ناحية، وبين تطوير نماذج فكرية أو سيناريوهات مستقبلية ". (١)

النظام الحزبي:

ويقصد به " كل تنظيم سياسي، يتألف باتفاق بين جماعة من الليبيين - يؤسس، ويدير نشاطه بشكل علني بالوسائل السلمية والديمقراطية بهدف المساهمة في الحياة السياسية، لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم وتداول السلطة وفقاً لقانون الانتخابات العامة " (٢). وفي هذا البحث يستخدم مفهوم النظام الحزبي والأحزاب السياسية للدلالة على نفس المعني .

سادساً: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة زاهي بشير المغيربي، بعنوان: التيارات السياسية ومساراتها المحتملة - انطباعات ميدئية، ٢٠١٢ (٣).

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل للتيارات السياسية في الساحة الليبية.

منهجية الدراسة:

يرى الباحث أن غياب المؤشرات الكمية والمعطيات الأُمبيريقية، تجعل القيام بمثل هذا التحليل مخاطرة وأقرب إلى الانطباعات الشخصية منه إلى الحقائق الصلبة.

أبرز نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى أنه لا يستقيم الحديث عن التفاعلات السياسية الحالية في ليبيا، وعن المسارات التي يمكن أن تتخذها، دون القيام بإطلالة سريعة على طبيعة هذه التفاعلات خلال الفترة الماضية منذ استقلال ليبيا في نهاية ١٩٥١، وحتى قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

و مرد ذلك أن التطورات السياسية خلال تلك المرحلة تُلقي بظلالها على التفاعلات السياسية الحالية وتؤثر على مساراتها بصورة أو بأخرى.

الدراسة الثانية: دراسة عبير إبراهيم امنينة، بعنوان: " التنظيمات السياسية في ليبيا بين جاهزية الدور واستحقاقات المشاركة "، ٢٠١٢ (٤).

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم ماهية الأحزاب السياسية التي نشأت عقب ثورة ١٧ فبراير وتقييم جاهزيتها، وذلك من خلال التعرف على هويتها، القيم والأفكار التي توطن سلوكها وترسم برامجها وإستراتيجيتها وتحدد أولوياتها؛ والتعرف على

امراجح ما دي برجه الرجبانى

المعوقات التي تصاحب تشكيل هذه التنظيمات السياسية وعملها؛ وتقديم قراءة أولية للتنظيمات السياسية في الساحة الليبية واستشراف مدى قدرتها على أن تكون رافد من روافد التحول نحو الديمقراطية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المدخل البنوي باعتباره يركز في دراسة ظاهرة الأحزاب السياسية كنظام يتأثر بالبيئة المحيطة سواء كانت داخلية أم خارجية في أي مجتمع من المجتمعات.

أبرز نتائج الدراسة:

- ١- بالرغم من عدم اكتمال تأسيس الكثير من التنظيمات وحادثة أكثرها، إلا أنه يتوقع تصدر مجموعة من القوى وليست قوى واحد، فمن جانب سنرى جماعة الإخوان المسلمين في تنظيمها الجديد يشغلون جزء من المشهد مع أنه لازال يؤخذ عليهم تعاملهم مع النظام السابق. أما عن بقية أطراف التيار الديني ولاسيما السلفي منها لا وجود لتنظيماته في خريطة الأحزاب الناشئة لافتقادها للإطار التنظيمي المحدد والمعلن.
- ٢- القوى الأخرى المنافسة ستكون من التيار المواجه للإخوان والذي يجمع أطراف مختلفة تتفق على كونها قوى وطنية تهدف إلى إرساء دولة مدنية تعلن التزامها بقيم الديمقراطية وإرساء دعائم دولة الدستور والقانون، مثل تحالف القوى الوطنية.
- ٣- يلاحظ على المشهد القادم وجود كافة التيارات التي كانت تؤطر الحراك السياسي في العهد الملكي " القوميين، اليسار، الناصري...، فبالرغم من وجود بقايا هذه التيارات على رأس التنظيمات الحزبية الناشئة، إلا أنها لا تعكس في نظمها الأساسية وفي أهدافها أيديولوجيتها السابقة، إنما تصنف نفسها على أنها فقط تيار وطني.
- ٤- حيز مهم من المشهد سوف تشغله تكتلات قائمة على حشد للدور القبلي والجهوي، فالقبيلة ونعرتها العصبية والجهوية، ستكون الأداة لجذب التأييد وحشد الدعم تحت عباءة الحزب.
- ٥- في إطار المشهد ذاته هناك توجس في أن يكون المال السياسي الفاسد دوراً في تشكيل الأحزاب أو تمويل الانتخابات.

سابعاً : تقسيم البحث

- لقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ستة محاور :
- أولاً - النظام الحزبي في مرحلة ما قبل الاستقلال
 - ثانياً - النظام الحزبي في مرحلة النظام الملكي
 - ثالثاً - نظام الحزب الواحد والتفرد بالسلطة

رابعاً - النظام الحزبي بعد ثورة ١٧ فبراير

خامساً - السيناريوهات المستقبلية

سادساً - نتائج البحث

أولاً - النظام الحزبي في مرحلة ما قبل الاستقلال :

إن النشاط السياسي في شكل نظام حزبي حقيقي يمارس دوره بشكل مستقل في إطار احترام القواعد القانونية العامة التي تنظم العلاقات في المجتمع، كان غير موجود في فترة الدولة العثمانية لأسباب تعود إلى هيمنة وسيطرة السلاطين والباشوات العثمانيين على السلطة الفعلية في البلاد من جهة، ومن جهة أخرى كان النظام القبلي هو السائد، وعن طريقه تتم عملية اختيار زعماء القبائل وشيوخها، والذين بدورهم يمارسون دور الوسيط بين المجتمع والدولة، عن طريق مستوى تنظيمي رسمي وضعته السلطة الحاكمة يعرف باسم (الديوان)، وهو عبارة عن مجلس استشاري يقتصر دوره على تقديم النصح والمشورة، ولا يرتقي اختصاصه إلى مستوى تشريع القوانين أو مراقبة ومتابعة الحكومة.

بمعنى آخر، لم يكن هناك وجود لمؤسسات تشريعية قائمة بذاتها، وبحيث تكون حاضنة للنشأة الداخلية للنظام الحزبي. وإن وجد حزبان في عهد الأسرة القره مانلية التي حكمت ليبيا في الفترة التاريخية ما بين ١٧١١ - ١٨٣٥، إلا إنهما في واقع الأمر، عبارة عن تجمعات أو تنظيمات قبلية عشائرية أو جهوية معينة إقليمية أكثر من كونها تنظيمات أو أحزاب سياسية بمعنى الكلمة.^(٥)

ورغم أنه كانت هناك محاولة لتأسيس جمعية ذات أبعاد سياسية - عسكرية في طرابلس عام ١٨٨٢، إلا أنها لم يكتب لها النجاح بسبب قمع السلطة العثمانية. ومع ذلك، يمكن القول بأن هذه المحاولة تحمل في طياتها إدراكاً ووعياً بأهمية النظام الحزبي ودوره في عملية التعبئة الشعبية، وتنمية قدرات الفرد، وكعامل وحدة في مواجهة الأخطار المحدقة بالبلاد. وإن هذه الأمور قد تضمنت في مبادئ وأهداف وبرنامج عمل هذا التنظيم، وهو ما ينسجم مع أهم شروط فاعلية الأحزاب السياسية المشروعة في أنظمة الحكم الديمقراطية الحديثة.^(٦)

كما أن وجود مجلس نيابي في مدينة طرابلس ومجلس إدارة منتخب في برقة بعد أن صدر في تركيا الدستور الذي أقرته الثورة التركية عام ١٩٠٨، لا يعني ذلك، سوى استمرار لأنشطة وتحركات سياسية عشائرية أو إقليمية / مناطقيّة أفرزت قيادات قبلية، أصبح لها تواجد داخل البرلمان العثماني في عام ١٩٠٨.^(٧)

وفي فترة الاحتلال الإيطالي أثناء وجود حكومة إيطاليا الديمقراطية حاول بعض الليبيين تكوين خلايا وجماعات وتكتلات لمواجهة الاستيطان الإيطالي لكن كان يطبع نشاطها أو تحركها من الحماسة المرحلية المؤقتة.^(٨) كما أن الاحتلال الإيطالي ما كان يسمح بوجود تنظيمات سياسية مستقلة، فحتى المؤسسات التي أنشأت بناء على

امراجح ما حدي برجه الرجباندي

اتفاقيات سابقة عمل الاحتلال بعد وصول موسليني للحكم في ايطاليا عام ١٩٢٢، إلى الغاءها، وخضعت البلاد فيها للسلطة الايطالية المباشرة عسكرياً ومدنياً في آن واحد. ونتيجة لذلك، كان النشاط السياسي التنظيمي في المهجر في بعض البلدان العربية مثل مصر وسوريا حيث شكّل النظام الحزبي، وكان له دور مهم في التعريف بالقضية الليبية إقليمياً ودولياً. فجمعية الدفاع الطرابلسية البرقاوية بالشام تأسست بدمشق عام ١٩٢٨، وانتخب بشير السعداوي رئيساً لها، وكان للجمعية فرعاً لها قد تشكل بتونس عام ١٩٣٠، برئاسة أحمد رازم.

وفي فترة الانتداب البريطاني - الفرنسي تأسست أحزاب سياسية رغم صعوبة العمل السياسي التنظيمي الحزبي في ظل الهيمنة الاستعمارية، ومع ذلك، لعب النظام الحزبي دوراً مهماً، وكانت مواقفه واضحة وثابتة من قضية استقلال ليبيا وتحقيق وحدتها، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، على الرغم من الخلاف الذي دار حول مسألة نظام الحكم، إلا أنه انتهى بالتوافق والاتفاق على قبول زعامة إدريس السنوسي، والنظام الاتحادي الفيدرالي.

ففي إقليم برقة كانت هناك جمعية عمر المختار، الجبهة الوطنية البرقاوية، رابطة الشباب، حزب العمال، وكلها تنظيمات سياسية عمل الأمير إدريس السنوسي على دمجها في تجمع سياسي أعلن عنه يوم ١٠ يناير ١٩٤٨، تحت أسم المؤتمر الوطني العام.

وفي إقليم طرابلس برزت عدة تنظيمات وأحزاب سياسية بدءاً من الحزب الوطني الطرابلسي، حزب الجبهة الوطنية المتحدة، حزب الكتلة الوطنية الحرة، حزب الاتحاد المصري الطرابلسي، هيئة تحرير ليبيا، حزب العمال الطرابلسي، حزب الأحرار، المؤتمر الوطني الطرابلسي، وحزب الاستقلال. أما في إقليم فزان، فقد خضع لحكم عسكري مباشر فرنسي فرض عزلة كاملة على سكانه، ولهذا تأسس في الإقليم جمعية سرية ضمت العديد من الأعضاء.

ثانياً - النظام الحزبي في مرحلة النظام الملكي :

بعد أن تم إقرار الدستور، وتم الإعلان عن استقلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، جرت أول انتخابات برلمانية في يناير ١٩٥٢، برز من خلالها فاعلية النظام الحزبي، الذي ما لبث أن صدر قرار عن مجلس الوزراء آنذاك بعد التشاور مع الملك إدريس السنوسي بإلغاء النظام الحزبي الذي استسلم سريعاً تحت سياسات السلطة الرامية فعلياً إلى محاصرة العمل السياسي الحزبي والتنظيمي.^(٩)

لقد وجد في ليبيا تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب التحرير الإسلامي، وحركة القوميين العرب.

ولكن النظام الملكي لم يعمل على تشجيع المبادرات الذاتية للنظام الحزبي وإقحامه في العمل السياسي كشريك فاعل يجسد العلاقة التفاعلية التي يفترض أن تكون قائمة ما بين الدولة والمجتمع داخل إطار منظم يعكس بطبيعة الحال مسئولية الجميع في إدارة الشأن العام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النظام الحزبي الذي وجد لم تكن له مبادرات هادفة إلى ترسيخ مبادئ وتقاليد الممارسات الديمقراطية، ولم يشرك مختلف قطاعات الشعب في إطار تصوره وتوجهه العام، ولم يعمل على تأهيل وإعداد المنتسبين، ولم يضع برامج سياسية تتناسب مع مرحلة ما بعد الاستقلال.^(١٠)

أضف إلى ذلك، رغم إتباع النظام الملكي سياسة حظر النظام الحزبي، إلا أنه وجد في ليبيا منذ بدايات الخمسينيات وأوائل الستينيات قيادات وفروع لأحزاب قومية ودينية اضطلعت بدورها في معارضة الحكومة، بالإضافة إلى تبني أهداف واستراتيجيات الحزب القومية أو الدينية.^(١١) لقد تعرض بعض قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية إلى الاعتقال وقدموا للمحاكمة، وصدر ضد البعض منهم أحكاماً بالسجن، لكن غالباً ما شملتهم قرارات العفو الصادرة بإرادة ملكية.

فلقد مُنح الملك إدريس بموجب الدستور سلطات وصلاحيات واسعة - تشريعية وتنفيذية وقضائية عن طريقها لم يجد أي صعوبة في التعامل مع وزرائه، وعلاقاته بالولاة الذين كان يقوم بتعيينهم، وكذلك علاقاته بمجلس الأمة الذي صادق على المعاهدات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دون معارضة تذكر أو مشاكل ذات بال.^(١٢)

ثالثاً - نظام الحزب الواحد والتفرد بالسلطة (نظام القذافي) :

عندما قامت ثورة سبتمبر ١٩٦٩، لم يجد النظام الملكي من يدافع عنه، بسبب محاصرة النشاط السياسي الحزبي والتنظيمي، كما أن القبائل والجماعات التي ارتبطت مصالحها بالنظام الملكي فاجأها الحدث ووجدت مصالحها تقاطع مع النظام الجديد، والقوى الخارجية التي استمد منها النظام جزء من مشروعياته قد أدركت أن الملك إدريس قد استنفذ أغراضه، ولم يعد يخدم مصالحها، بل أنه سيكون عبئاً على تلك المصالح، والدول المجاورة وخاصة مصر، ربما رأت ستستفيد من نظام ثوري يساند توجهاتها القومية، خاصة بعد حدوث نكسة ١٩٦٧، والتي أصابت التوجهات المصرية التقليدية في مقتل.^(١٣)

وفي فترة نظام القذافي استمرت السياسة اللاحزبية، وكانت أساليب التعامل مع النظام الحزبي عنيفة ومتطرفة لدرجة أصبحت معها عقوبة الحزبية الإعدام. كما أن هذه المرحلة شهدت وجود تنظيمات بديلة تمثلت في الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ومؤسسات استثنائية تمثلت في حركة اللجان

امراجح ما حدي برجه الرجباندي

الثورية، والقيادات الشعبية كرس من خلالها نظام الحزب الواحد الذي غالباً ما يعتمد على شخصية الزعيم أو القائد الفذ.

رابعاً - النظام الحزبي بعد ثورة ١٧ فبراير :

قامت ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، في ليبيا كخيار فرض على الشعب الليبي لنيل حريته وكرامته ولاستعادة كافة الحقوق التي حرم منها، ويكون الأمل والطموح في بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية والحزبية، وضمان حقوق الإنسان، وكفالة الحريات العامة .

ولهذا تزامن مع زخم الحراك القائم منذ قيام ثورة ١٧ فبراير في ليبيا، تأسيس العديد من الأحزاب التي اتخذت لنفسها مسميات عدة وأهداف وتوجهات تعبر عن ميولها الإيديولوجي في بناء دولة القانون والمؤسسات .^(٤) فقد ظهرت أحزاب تمثل تيار الإسلام السياسي مثل حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب تمثل التيار المدني مثل تحالف القوى الوطنية، وذلك من أجل الإسهام في إحداث عملية التحول الديمقراطي المنشود، والمشاركة في انتخاب المؤتمر الوطني العام المنوط به استكمال المرحلة الانتقالية وفق خارطة طريق تم تحديد متطلباتها من حيث الاستحقاق والمدة الزمنية في الإعلان الدستوري الصادر في ٣ / ٨ / ٢٠١١ .

ولقد جرى انتخاب المؤتمر الوطني العام، وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات عن النتائج النهائية بتقدم تحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي في نظام القوائم حيث حصل على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠، وحل في المرتبة الثانية ب ١٧ مقعداً حزب العدالة والبناء المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتقاسمت أحزاب سياسية صغيرة المقاعد ال ٢٤ الباقية، وأعلن عن أسماء الفائزين المستقلين وعددهم ١٢٠ .

ومن خلال الإطلاع على بعض الإعلانات التأسيسية للتنظيمات الحزبية الناشئة بعد ثورة ١٧ فبراير، يتضح أن هناك بعض ملامح يمكن استخلاصها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تقارب مسميات الأحزاب، الخلط بين المبادئ والأهداف، عدم تمشي المبادئ المعلن عنها مع إيديولوجية الحزب، التأكيد على مبادئ ليس لها علاقة بوظائف ونشاطات الأحزاب السياسية، ولوحظ أن كثير من التنظيمات الحزبية تعاني من عدم وجود مقر دائم ولا يوجد لها تمثيل في المدن، وإن وجد فهو للتنظيمات ذات الخبرة نسبياً .

بدأت المرحلة الانتقالية الثانية باستلام المؤتمر الوطني العام للسلطة من المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠١٢، وهو ما يعني تولي المؤتمر مهمة تنفيذ المسار السياسي الانتقالي المتمثل في اختيار رئيس المؤتمر الوطني العام، رئيس

امراجح ماحي برجه الرجواني

الوزراء، واختيار لجنة صياغة دستور دائم للبلاد، وذلك وفق فترات زمنية محددة دستورياً .

ولكن في الواقع، لم يلتزم النظام الحزبي في المؤتمر الوطني العام بالمدد الزمنية المحددة دستورياً في تنفيذ المهام المنوطة به، وإن حالة الانفلات الأمني وانتشار السلاح وتأهيل ودمج المسلحين في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى معالجة الوضع الاقتصادي والمالي المتردي، وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، وإعادة الأعمار، والتوافق السياسي بين الفصائل والقوى السياسية والحزبية تعتبر من الملفات والتحديات المهمة التي لم يضع لها المؤتمر الوطني العام حلولاً حاسمة، وذلك في انعكاس واضح للصراع والاستقطاب بين المكونات السياسية خاصة تيار الإسلام السياسي المتمثل في حزب العدالة والبناء وحلفائهم من جهة، والتيار المدني المتمثل في تحالف القوى الوطنية وحلفائهم من جهة أخرى .

وبالتالي كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى حالة تدمر واحتقان في الشارع الليبي في العديد من المدن والمناطق حيث تعالت أصوات المنادين بإنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام وإلغاء النظام الحزبي والتأكيد على فرض هياكل الدولة . والجدير بالذكر أن بعض وسائل الإعلام المرئية كانت تدعو لفكرة إلغاء النظام الحزبي علي اعتبار أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي تحكمه عادات وتقاليد عرفية، في الوقت الذي يبرز فيه التساؤل عن كيفية بناء دولة ديمقراطية بدون وجود أحزاب سياسية ؟ .

خامساً - السيناريوهات المستقبلية :

إن الحاجة للدراسات المستقبلية في ليبيا التي تنخرط في عملية تحول ديمقراطي بعد التخلص من نظام القذافي تعتبر جد ملحة رغم صعوبتها خاصة فيما يتعلق بالتجربة الوليدة المتعلقة بالنظام الحزبي، والذي يعتبر كنظام فرعي داخل إطار النظام السياسي، وهو في الواقع نظام اجتماعي يحوي العديد من الأنظمة الفرعية التي تتفاعل وتتشابك فيما بينها في سياق علاقات اعتماد وتأثير متبادل، فضلاً عن أن النظام السياسي ككل والنظام الحزبي كأحد الأنظمة الفرعية له مدخلات ومخرجات تولد ردود فعل سواء بالإيجاب أو السلب، بمعنى آخر أن النظام الحزبي الليبي يعمل داخل إطار بيئة داخلية وخارجية تتسم بالتعقيد والتنوع من ناحية، ولوجود أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من ناحية أخرى. فالبيئة الداخلية والخارجية للنظام الحزبي الليبي تشمل العديد من العوامل التي يمكن التأكيد على ضرورة الإلمام بها حتى تكتمل الصورة عن مستقبل النظام الحزبي الليبي؛ غير أن إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي يحتاج إلى

فريق أو أكثر من دراسي المستقبلية، ولا يلزم أن يقوم به كل منشغل بالدراسات المستقبلية. (١٥)

ورغم أن دراسة موضوع النظام الحزبي في ليبيا يتسم بالصعوبة والتعقيد، إلا أنه سيتم اعتماد ما استقرت عليه تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوهات في ثلاثة أنماط رئيسة وهي على النحو التالي:

السيناريو الأول:

يقوم هذا السيناريو على أساس أن المستقبل امتداداً للحاضر، رغم أن الحاضر قابل للتغيير والتطور، فالأشياء بطبيعتها لا يمكن أن تظل دائماً ثابتة، فما نلاحظه اليوم ليس بالضرورة أن يكون غد، وما نتوقه للغد ليس بالضرورة أن يكون اليوم. وبناء على ذلك، فإن مستقبل النظام الحزبي في ليبيا سيجسد الحاضر بكل سلبياته، حيث يتوقع استمرار تجاذبات وصراعات النظام الحزبي على السلطة، وتمديد مراحل عملية الانتقال الديمقراطي، ووجود تنظيمات حزبية تسعى بكافة الوسائل والأساليب إلى فرض إيديولوجيتها ورؤاها في بناء الدولة ونظام الحكم، وعلى وجه الخصوص الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية مثل حزب العدالة والبناء. كذلك اعتماد بعض الأحزاب على الميليشيات المسلحة والدعم الخارجي في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى التعنت والتشبث بالرأي وعدم الركون إلى لغة العقل والحوار والتسامح في مواقف النظام الحزبي، والشك والريبة كأساس في علاقة الأحزاب بعضها ببعض، وازدياد حالة السخط الشعبي وعدم الرضا عن أداء النظام الحزبي خاصة، وإن المواطن الليبي لم يحسم بعد مسألة جدوى الأحزاب في الحياة السياسية نتيجة غياب الثقافة الحزبية، واستمرار المطالب التي تدعو إلى إلغاء النظام الحزبي، والدور السلبي للنخب السياسية والمتقنين ووسائل الإعلام في عملية التوعية بأهمية الأحزاب في الحياة السياسية الديمقراطية.

ناهيك، عن التغاضي والتحایل على تطبيق القوانين واللوائح الداخلية المنظمة لأعمال السلطة التشريعية من قبل بعض الأحزاب السياسية، وعدم مشاركة برلمانيي الأحزاب، خاصة ذات المرجعية الإسلامية مثل حزب العدالة والبناء في اتخاذ القرارات الحزبية الهامة، وتلقينهم لتعليمات وتوصيات ونصائح مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين، وعدم التزام الأحزاب بتنفيذ البرامج التي وعدوا بها هيئة الناخبين في حال وصولهم إلى السلطة، وعدم الانصياع والالتزام بتعليمات الهيئات القيادية الحزبية من قبل برلمانيي بعض الأحزاب السياسية، واستمرار بعض القيادات الحزبية في تواصلها بأطراف سياسية خارجية في ظل وجود مؤسسات الدولة الرسمية، وغياب القوانين التي تنظم عملية التواصل للأحزاب مع تلك الأطراف الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

امراجع هادي برحه الرجباني

وكذلك تمكين العناصر المنتمية لبعض أحزاب التيار الإسلامي من المناصب السيادية، وذلك لفرض السيطرة والتحكم في مفاصل الدولة، والتهديد والوعيد بقوة السلاح لبرلمانيي بعض الأحزاب وإجبارهم على التصويت لصالح قوانين وقرارات معينة، وسيطرت تيار الإسلام السياسي وانقسامات التيار المدني، وغياب برلمانيي الأحزاب عن جلسات انعقاد المجلس التشريعي، وشراء ذمم بعض الأعضاء المستقلين في المجلس التشريعي، والتنافس الحزبي على تولي المناصب العليا في الدولة، ومحاولات فرض أمر واقع بقوة السلاح، وعدم وضع حلول لقضية انتشاره، واستمرار حالات الاغتيالات والقتل المتعمد لرجال الشرطة والجيش والأمن، والخطف والتوقيف التعسفي وتعذيب السجناء.

واستمرار التدخل الخارجي في الشأن الليبي، وتدخل دار الإفتاء في الحياة السياسية، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، وتغليب المصلحة الحزبية على حساب المصلحة العامة، وانتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني، وفي النهاية ربما سيؤدي كل ذلك إلى فشل في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة عجز النظام الحزبي عن إدارة المرحلة، ومن ثم العودة إلى نظام الحزب الواحد أو نظام حكم مجلس عسكري تدعمه القبائل .

السيناريو الثاني:

" يقوم هذا السيناريو على تصور للمستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد، سواء كان نحو الأسوأ أو الأفضل. وهكذا يمكن أن نضع سلسلة طويلة من المتغيرات التي يمكن أن نتابع تداعيات كل منها لتوصلنا إلى مشهد مختلف. لكن كل هذه المتغيرات التي ندخلها ليست إلا متغيرات محتملة، تساعدنا فقط على تصور المشهد النهائي للظاهرة في حالة وقوع مثل هذه المتغيرات فعلاً" (١٦)

وبناء على هذا الأساس، فإنه يتوقع صدور الدستور الدائم للبلاد بحيث ينص في إحدى موادها على تجميد نشاط النظام الحزبي لفترة زمنية محددة، مع استمرار النشاط والعمل السياسي السري للأحزاب الإسلامية الأكثر تنظيماً وخبرة مثل حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

وكذلك الأحزاب المدنية التي سوف تعتمد على القبيلة والتحالفات القبلية في تحقيق أهدافها، في الوقت الذي سلاحظ فيه تزايد مطالبات مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية والنخب والمتقنين بشأن عودة نشاط النظام الحزبي وحرية بعد أن يتم إدراك أن النظام القبلي ما هو إلا في حقيقة الأمر كحزب يفقد إلى التنظيم المتعارف عليه في بناء الهياكل الحزبية، أما غير ذلك فالنظام القبلي هو عبارة عن مجموعة أفراد تربطهم رابطة الدم، وإذا ما تدخلت القبيلة والتحالفات القبلية في الشأن

امراجح ما حدي برححه الرجواني

السياسي فإن ذلك يعني السعي من أجل الوصول إلى السلطة سواء بطرق سلمية أو غير سلمية حيث أن السلاح في ليبيا أصبح في متناول الجميع.

وبالتالي سوف تتعارض مصالح النظام الحزبي مع النظام القبلي مما يؤدي إلى صعوبة إجراء التعديلات الدستورية اللازمة إذا ما انتهت الفترة الزمنية المحددة لتجديد عمل الأحزاب السياسية حيث إن إعادة نشاط الأحزاب سوف يتطلب التوافق ما بين أعضاء البرلمان، وربما أيضاً اللجوء إلى استفتاء الشارع الليبي. ومن ثم إذا ما تم السماح للنظام الحزبي بمباشرة نشاطه، فإن العديد من الأحزاب السياسية ستواجه إشكالية التمويل المالي لنشاطاتها، بينما ستعتمد أحزاب أخرى على الدعم المالي الخارجي بصورة غير مباشرة.

السيناريو الثالث:

على عكس السيناريو الأول والثاني، فإن هذا السيناريو يقوم على فرضية إدخال متغيرات يفضلها الطالب في تصوره للمشهد المستقبلي، فمثلاً إذا ما تخلت بعض الأحزاب السياسية الليبية عن محاولات فرض لإيديولوجيا معينة، وتم إتباع سياسات تتسم بالعقلانية في حل المشكلات التي تواجه النظام الحزبي في المستقبل عن طريق القيادات الحزبية التي يعول عليها في تهيئة الأجواء المناسبة لعملية الانتقال الديمقراطي الذي يجب أن يبنى على أسس الحوار وتقديم التنازلات من أجل التوافق الذي يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار؛ فإنه يتوقع تنفيذ المسار السياسي الانتقالي المحدد دستورياً، وتحقيق المصالحة الوطنية وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية.

وعودة المهجرين والنازحين في الداخل والخارج، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتأسيس أحزاب برامج، ويقتصر دور القبيلة والنظام القبلي في الجانب الاجتماعي فقط، وقيام الأحزاب السياسية بوظائفها في المجتمع على أكمل وجه، ووجود قانون ينظم عملية تواصل الأحزاب بأطراف خارجية، واحترام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها في الدولة الليبية، والحد والقضاء على الهجرة غير الشرعية، وإلغاء الأذرع المسلحة التابعة لبعض الأحزاب السياسية تحت أي مسمى وتظل المؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة والأجهزة الأمنية، وتأمين الحدود وحماية ثروات الليبيين، ومشاركة المرأة وتوليها لمناصب قيادية حزبية، وقبول نتائج الانتخابات والتداول السلمي على السلطة.

وستمارس الأحزاب السياسية دوراً أكبر في مجال دعم المشاركة السياسية، وسيُنظم الأحزاب في المستقبل الندوات حول التطور الديمقراطي، وسيزيد نشاط الأحزاب في عرض برامجها مما يؤدي إلى زيادة الانضمام للأحزاب، وستهتم الأحزاب بالقيادات الشبابية في المرحلة القادمة، وذلك لما عند الشباب من طاقة وعزيمة للنهضة، وسيمارس كل حزب دوراً أكبر في تجميع مصالح الناخبين

امراجع احادي برحه الرجواني

وإدراجها في برنامج الحزب الذي سيعرضه على الجماهير، وستسعى الأحزاب لبناء نظام ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية.^(١٧) وأخيراً، ستقوم الأحزاب السياسية بوظائفها في التنشئة السياسية ونشر الوعي والثقافة التي تخرج المواطن من سلبيته وتدفعه للمشاركة في الحياة السياسية وبناء الكوادر وما تنتهي إليه من إثراء الحياة السياسية.^(١٨)

سادساً - نتائج البحث :

إن النشاط السياسي في شكل نظام حزبي حقيقي يمارس دوره بشكل مستقل في إطار احترام القواعد القانونية العامة التي تنظم العلاقات في المجتمع كان غير موجود في فترة الدولة العثمانية . وفي فترة الاحتلال الإيطالي المباشر كان النشاط السياسي التنظيمي لليبيين في المهجر حيث شكّل النظام الحزبي، وكان له دور في التعريف بالقضية الليبية إقليمياً ودولياً .

أما في فترة الانتداب البريطاني الفرنسي، فقد لعب النظام الحزبي دوراً مهماً، وكانت مواقفه واضحة وثابتة من قضية استقلال ليبيا وتحقيق استقلالها، رغم الخلافات التي دارت حول نظام الحكم . وفي فترة النظام الملكي تم إلغاء النظام الحزبي واستمرت السياسة الاحزبية في فترة نظام القذافي وظهرت مؤسسات بديلة واستثنائية .

ولكن بعد انتفاضة السابع عشر من فبراير في ليبيا تأسس النظام الحزبي وخاض انتخاب المؤتمر الوطني العام، ولكن لم يلتزم فيما بعد بتنفيذ المسار السياسي المحدد زمنياً في الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي يوم ٣ / ٨ / ٢٠١١ ، وذلك بسبب التكتلات الحزبية، وعدم النضوج وقلة الخبرة وتغليب المصلحة الخاصة، وطول الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية . وبالتالي يتوقع في السيناريو الأول : بقاء الأوضاع على ما هي عليه، مما يؤدي إلى فشل عملية التحول الديمقراطي، وعودة نظام الحزب الواحد أو نظام مجلس عسكري تدعمه القبائل . والسيناريو الثاني : يتوقع تجميد العمل والنشاط الحزبي لفترة زمنية محددة دستورياً، ومن ثم سيكون للنظام القبلي دور سياسي نشط . والسيناريو الثالث : يتوقع وجود نظام حزبي حقيقي تعددي بالمعني المعاصر للكلمة .

المراجع :

- ١- الصادق خميس سعد البريكي، مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ١٧ فبراير ٢٠١١ " دراسة تحليلية إستشرافية "، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص (و).
- ٢- القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢، بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد (٥)، السنة الأولى، الموافق ١٢ / ٥ / ٢٠١٢، ص ٢٨٢ .

أمراج ماخي برحه الرجباني

- ٣- زاهي بشير المغيربي، التيارات السياسية ومساراتها المحتملة - انطباعات مبدئية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأحزاب السياسية والبناء الديمقراطي في ليبيا- اقتراب أولى، ٥-٧ / ٢٠١٢، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، ٢٠١٢، ص ١، ٢ .
- ٤- عيبر إبراهيم أمينية، التنظيمات السياسية في ليبيا بين جاهزية الدور واستحقاقات المشاركة، "مدخل بنيوي" ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأحزاب السياسية والبناء الديمقراطي في ليبيا- اقتراب أولى، ٥-٧ / ٢٠١٢، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، ٢٠١٢، ص ١، ٢، ١٤، ١٥ .
- ٥- السنوسي بلاله، ملاحظات حول النشاط السياسي والتنظيمي في ليبيا قبل الاستقلال (٢٤ / ١٠ / ٢٠١٠)، موجودة على الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.libya-watanona.com/adab/ballalah/sb231010a.htm>
- ٦- براهيم عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، موجودة على الموقع الإلكتروني التالي : emmash-books/Archive.Libya-al-mostakbal.org . book. Pdf
- ٧- السنوسي بلاله، ملاحظات حول النشاط السياسي والتنظيمي في ليبيا قبل الاستقلال (٢٤ / ١٠ / ٢٠١٠)، مرجع سبق ذكره .
- ٨ - المرجع السابق .
- ٩- محمد عثمان الصبيد، محطات من تاريخ ليبيا، بدون بلد نشر، بدون دار نشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص ٢١١ .
- ١٠- السنوسي بلاله، ملاحظات حول النشاط السياسي والتنظيمي في ليبيا قبل الاستقلال (٢٤ / ١٠ / ٢٠١٠)، مرجع سبق ذكره .
- ١١- إبراهيم عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤ .
- ١٢- سالم حسين عمر البرناوي، أنظمة الحكم المعاصرة ونظام الحكم في ليبيا (١٩٥١ - ٢٠١٠)، دراسة سياسية تحليلية مقارنة، بنغازي : بدون دار نشر، ٢٠١١، ص ٨٨ .
- ١٣- المرجع السابق، ص ٨٨ .
- ١٤- عيبر أمينية، التنظيمات السياسية في ليبيا بين جاهزية الدور واستحقاقات المشاركة " مدخل بنيوي" ، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .
- ١٥- أمنية الجميل، ماهية الدراسات المستقبلية، أوراق العدد رقم ٥ سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية ٢٠١٢، ص ٧، ٨ .
- ١٦- وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ٧، ٢٠ .
- ١٧- محمد السيد شكر محمد، دور الأحزاب في تدعيم المشاركة السياسية في مصر " دراسة ميدانية مقارنة على ثلاثة أحزاب في محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس - كلية الآداب الإسماعيلية ٢٠١١. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨، ٢٤٩ .
- ١٨- جيهان فتحي أحمد أبو الخير، تجربة التعددية الحزبية في مصر ١٩٧٧ - ٢٠٠٠، " دراسة حالة "، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة قسم العلوم السياسية ٢٠٠٣، ص ٢٥٤ .